

المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية
CIBAFI

تقرير حول

الهيئات الشرعية

في المؤسسات المالية الإسلامية

تحليل الواقع وآفاق المستقبل

اعداد

المجلس العام للبنوك والمؤسسات
المالية الاسلامية

بالتعاون مع

BDO Jordan

الاستشارات المالية الاسلامية


بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية :

إن ما تتمتع به صناعة المال الاسلامي من سمعة جيدة اعتمدت على تحقيق انجازات في وقت قصير لا يتجاوز ٤ عقود بالمقارنة مع صناعة المال التقليدية التي تجاوزت ٣ قرون تحفز المراقبين، والمهتمين، والحريصين على البناء على هذه السمعة من اتباع الاساليب العلمية الاحصائية التحليلية للتركيز على ما من شأنه المحافظة على منجزات هذه الصناعة لغاية اللحظة، بالاضافة للحرص على العوامل التي من شأنها أن تحافظ على معدلات نمو مرتفعة لهذه الصناعة وتساعد على ديمومتها وقدرتها على الاستمرارية والمنافسة وتحقيق النجاح المدعوم ببناء ثابت ومستمر.

إن الفارق الأساس بين المؤسسات المالية الاسلامية وبين المؤسسات المالية التقليدية هو عنصر التأصيل الشرعي الذي تقوم به الهيئات الشرعية لكل مؤسسة ، وحتى نسلط الضوء أكثر على الهيئات الشرعية وعناصر ضعفها وقوتها مقارنة باحتياجات وعوامل النمو لصناعة المال الاسلامي بالعموم تم العمل على اعداد هذا التقرير وذلك لتمكين من هم على رأس المسؤولية في هذه الصناعة من اتخاذ قرارات تتناسب مع مؤشرات احتياجات المرحلة القادمة وتلائم المحافظة على انجازات المرحلة الحالية.

إن هذا التقرير يسعى للاجابة على الأسئلة التالية :

هل الهيئات الشرعية بوضعها الحالي تلبي احتياجات المرحلة الحالية والقادمة ؟

ما هي التحديات التي تواجه الهيئات الشرعية ؟

الاجابة على ما سبق ستأخذ منحا تحليليا استنتاجيا من خلال الواقع الرقمي والمعايير الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة بتنظيم العمل المالي الاسلامي ، بالاضافة إلى أهم المعطيات الحالية وما تتطلبه المراحل القادمة .

ان هذا التقرير هو التقرير الأول المشترك بين **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية** و BDO Jordan **الاستشارات المالية الاسلامية** والذي يسعى للوصول لأفضل ممارسة مقترحة أو نموذج مقترح وصولا إلى رسم معالم لطريق المستقبل في أهم ما يميز صناعة المال الاسلامي ألا وهو الهيئات الشرعية وانحكامها لضوابط الشريعة ومبادئها .

لقد حرص المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية منذ بداية تأسيسه عام ٢٠٠١ أن يكون مواكبا لآخر التطورات في صناعة المال الاسلامي من خلال تحديثه للمعلومات المتعلقة بهذه الصناعة، وبذلك هو بنك المعلومات المتخصص فيما يتعلق بهذه الصناعة مع حرصه من خلال أذرعه على أن يكون المظلة الرسمية لتطوير الصناعة المالية الاسلامية وحمايتها والحرص على أن يتجه نموها في الاتجاه الصحيح. وبالتالي كان لهذه المعلومات دورا في تسليط الضوء من خلال هذا التقرير المتخصص على ما يتعلق بالهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية من حيث عدد أعضائها وتوزعهم على المناطق الجغرافية والدول ،

بالاضافة الى تحليل هذه المعلومات ومدى موافقتها لخطة الاستمرارية للمؤسسات المالية الاسلامية (Succession Plan) لضمان نمو هذه الصناعة في المراحل القادمة .

إن توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية و BDO Jordan الاستشارات المالية الاسلامية في بتاريخ ١٨-٦-٢٠١٠ يهدف من خلال فريق عمل متخصص لتحليل المعلومات المتوافرة، والخروج بنتائج وتوصيات لتحديد المعطيات الأساسية لاستمرارية نجاح هذه الصناعة بالاضافة إلى أن العمل بين كلا المؤسستين بالتوازي من أجل الخروج بنتائج تخدم واضعي الخطط الاستراتيجية لهذه الصناعة بالاضافة لصناع القرار والمدراء التنفيذيين للمساعدة على رسم هذه الخطط في ضوء النتائج الموضوعية المحايدة لهذا التقرير .

د. عزالدين محمد خوجة
الأمين العام
المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية

د.خوله فريز النوباني
الشريك المسؤول
الاستشارات المالية الاسلامية
BDO Jordan

أولا : مؤشرات حول صناعة المال الاسلامي :

إن حجم الموجودات للمؤسسات المالية الإسلامية وصل في عام ٢٠٠٨ حسب البيانات الصادرة عن المجلس العام إلى ٧٤٨,٥ بليون دولار أمريكي مقارنة ب ٥٨٣,١ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧، و تشير التقديرات الأولية أن حجم هذه الموجودات تبلغ حوالي ٨٢٣ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩. ويتوقع أن يتضاعف هذا الحجم في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ١,٥ تريليون دولار . أما معدلات النمو فقد حققت زيادة بمقدار ٢٨,٤٪ عام ٢٠٠٨، وقد كان متوسط معدل النمو خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ في حدود ٣٢٪ . هذا ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية الإسلامية تراجعا محدودا في نسبة نمو موجوداتها خلال السنتين القادمتين نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولكن بالرغم من ذلك فإنه من المتوقع أن تستمر هذه الصناعة في النمو بمعدلات تتراوح بين ١٠- ١٥٪ خلال الثلاث سنوات المقبلة.

إن التحديات التي تواجهها صناعة المال الاسلامي تمثلت في عدم كفاية الكوادر المدربة بالاضافة إلى نقص في أعداد أعضاء الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى في بعض الأدوات المالية الاسلامية .

إن عدد المؤسسات المالية الاسلامية في العالم والذي بلغ ٤٣٦ مؤسسة وتشكل المصارف الإسلامية منها ما نسبته ٤١ ٪ وهي مقيدة بحكم الجهات الإشرافية والرقابية في غالب الدول بوجود هيئة شرعية تابعة لها وذلك يشكل أهمية خاصة وعبء على هذه الهيئات الشرعية ويلفت النظر لجدوى الاهتمام بتوفير معايير تحاكي أفضل ممارسات قواعد الحوكمة والمؤسساتية .

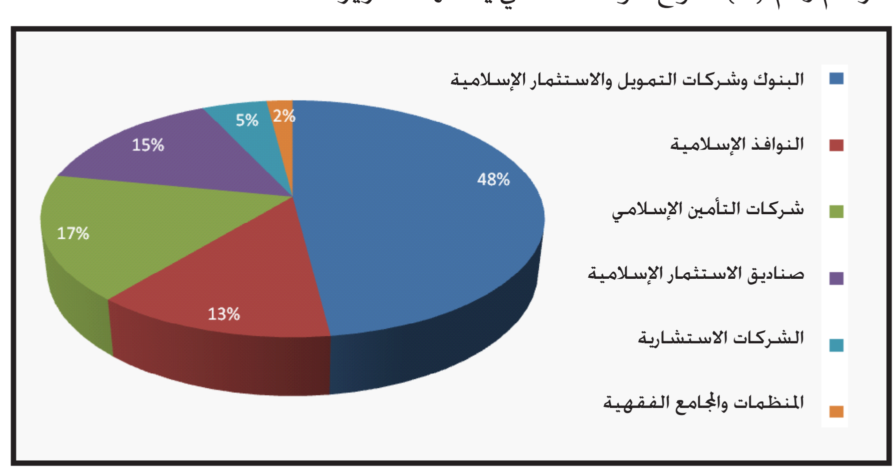
إن استشراف المستقبل بالاعتماد على معدلات النمو المرتفعة بالرغم من قلة حجم الموجودات التابعة للمؤسسات المالية الاسلامية مقارنة مع حجم الموجودات للمؤسسات المالية التقليدية، وتنامي رؤوس الأموال المستثمرة في هذا الاتجاه مع وجود تركز لهذه الصناعة في الدول الناشئة خاصة ، ومع الازمة المالية العالمية التي أعطت الضوء الأخضر لنداء البدائل يقودنا إلى استشراف المستقبل في صناعة المال الاسلامي مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المسؤولية المترتبة على قيادة العمل المالي الاسلامي .

إن الاسترشاد بمقاصد التشريع وفقه المصالح والأولويات من شأنه أن يضعنا في دائرة المسؤولية لرسم معالم الطريق المستقبلي، والتحفيز على البناء المتكامل للقواعد التي من شأنها أن توجه الصناعة بما يحفظ انجازاتها ويؤهلها للمرحلة القادمة .

ثانيا : التحليل العام للهيئات الشرعية

يتناول هذا التقرير دراسة الواقع الحالي للهيئات الشرعية من خلال قاعدة البيانات المتوافرة لدى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حتى نهاية عام ٢٠٠٩، ويغطي هذا التقرير ٦٢١ عالما موزعين في ٤٠ دولة حول العالم ويشغلون ١٧٦٧ منصبا في الهيئات الشرعية التابعة لحوالي ٤٧٨ من المؤسسات الإسلامية بمختلف أنواعها (مصارف إسلامية ، شركات تمويل واستثمار إسلامية، نوافذ إسلامية ، شركات تكافل ، صناديق استثمارية، شركات استشارية شرعية، ومنظمات ومجامع فقهية ..). وتشكل البنوك الإسلامية وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية طبقا للرسم رقم (١) نسبة ٤٨٪ من إجمالي المؤسسات التي شملها التقرير، ويليها شركات التأمين الإسلامي بنسبة ١٧٪، ثم صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة ١٥٪، والنوافذ الإسلامية بنسبة ١٣٪، أما الشركات الاستشارية وأيضا المنظمات والمجامع الفقهية فهما يشكلان نسبة بسيطة هي ٥٪ و٢٪ على التوالي.

الرسم رقم (١): أنواع المؤسسات التي يشملها التقرير



وبناء على ذلك تم تقسيم البيانات المتاحة في هذا التقرير إلى أربع مجموعات كما يلي :

المجموعة الأولى : البنوك الإسلامية وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي والنوافذ الإسلامية،

المجموعة الثانية : شركات التأمين الإسلامي،

المجموعة الثالثة : صناديق الاستثمار الإسلامية،

المجموعة الرابعة : مؤسسات أخرى (الشركات الاستشارية الشرعية والمنظمات والمجامع الفقهية).

ويظهر الجدول رقم (١) أن ٥٩ ٪ من مناصب أعضاء الهيئات الشرعية تتركز في المجموعة الأولى المتعلقة بالبنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية يليها ١٦٪ من المناصب تتركز في المجموعة الثانية المتعلقة بشركات التأمين الإسلامي (التكافل). أما مناصب أعضاء الهيئات الشرعية في مجموعة صناديق الاستثمار الإسلامية فهي بنسبة ١٢٪.

جدول رقم (١) : عدد العلماء والمناصب حسب المجموعات

المجموعة	عدد العلماء	عدد المناصب	النسبة	عدد الدول
البيانات الإجمالية في التقرير	٦٢١	١٧٦٧		٤٠
المجموعة ١: البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية	٤٣٤	١٠٤٠	٪٥٩	٣٨
المجموعة ٢: شركات التأمين الإسلامي (التكافل)	١٨٤	٢٧٦	٪١٦	١٩
المجموعة ٣ : صناديق الاستثمار الإسلامية	٥٧	٢١٣	٪١٢	١٢
المجموعة ٤: أخرى	١٤٤	٢٣٨	٪١٣	١٦

يلاحظ وجود تكرار للعالم الواحد في أكثر من مجموعة، ويلاحظ تكرار للمؤسسات المالية الاسلامية بحسب المجموعة في الدول

لقد بينت النتائج أن أعضاء الهيئات الشرعية العشرين الأوائل في الصناعة الإسلامية بمجموع مؤسساتها يشكلون ٣٪ من مجموع الكلي البالغ عددهم ٦٢١ عضو يشغلون ٧٠٨ منصباً في الهيئات الشرعية من أصل ١٧٦٧ منصبا أي ما نسبته ٤٠٪ وذلك من خلال تواجدهم في ٢٦ دولة من أصل ٤٠ دولة أي ما نسبته ٦٥٪ موزعين بما يقارب ٢٨٧ مؤسسة مالية اسلامية باختلاف مجموعاتها من أصل ٤٧٨ مؤسسة أي ما نسبته ٦٠٪ ويشغل أعضاء الهيئات الشرعية العشر الأوائل في الصناعة ٥١٠ منصباً أي ما نسبته ٧٢٪ من مجموع العشرين الأوائل البالغ عددهم ٧٠٨ ، كما يشغل أعضاء الهيئات الشرعية الخمس الأوائل ٣٧١ منصباً أي ما نسبته ٥٢٪.

وتتفق مجموعة البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية (المجموعة الأولى) وكذلك مجموعة شركات التأمين الإسلامي (المجموعة الثانية) في اتجاهها العام مع النسب المذكورة أعلاه في الصناعة المالية الإسلامية عموما.

الجدول رقم (٢) : توزيع الأوائل من العلماء ومناصبهم حسب المجموعات :

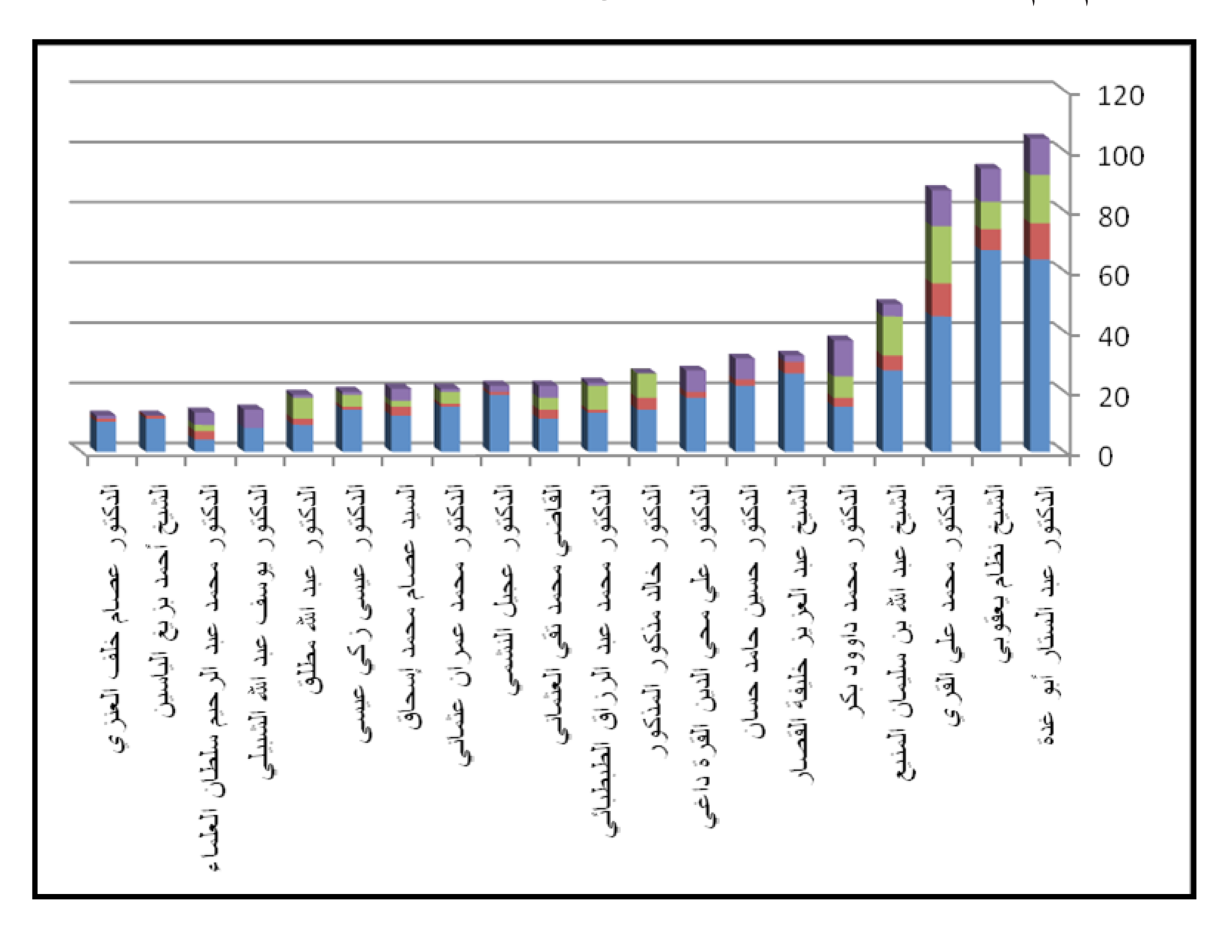
	كامل الصناعة	المجموعة ١ : البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية	المجموعة ٢ : شركات التأمين الإسلامي	المجموعة ٣ : صناديق الاستثمار الإسلامية	المجموعة ٤ : أخرى
عدد العلماء الإجمالي	٦٢١	٤٣٤	١٨٤	٥٧	١٤٤
عدد المناصب الإجمالي	١٧٦٧	١٠٤٠	٢٧٦	٢١٣	٢٣٨
(٢٠) العشرون الأوائل عدد مناصب العشرين الأوائل نسبة مناصب العشرين الأوائل	٧٠٨ ٪٤٠	٤٣٠ ٪٤١	٩٠ ٪٣٣	١٦٥ ٪٧٧	١٠٩ ٪٤٦
(١٠) العشرة الأوائل عدد مناصب العشرة الأوائل نسبة المناصب من العشرين الأوائل نسبة المناصب من إجمالي المجموعة	٥١٠ ٪٧٢ ٪٢٩	٣١٨ ٪٧٤ ٪٣١	٦٠ ٪٦٧ ٪٢٢	١٢٥ ٪٧٦ ٪٥٩	٨١ ٪٧٤ ٪٣٤
(٥) الخمس الأوائل عدد مناصب الخمسة الأوائل نسبة المناصب من العشرين الأوائل نسبة المناصب من إجمالي المجموعة	٣٧١ ٪٥٢ ٪٢١	٢٢٩ ٪٥٣ ٪٢٢	٤٠ ٪٤٤ ٪١٤	٨٠ ٪٤٨ ٪٣٨	٥٤ ٪٥٠ ٪٢٣

هذا وقد ركزت الدراسة على العينة المكونة من عشرين عالماً هم الأكثر تبوءًا للمناصب في الهيئات الشرعية، كما تم استعراض المناصب التي يشغلها هؤلاء العلماء في هذه المؤسسات باختلاف أنواعها . ويظهر الجدول رقم (٣) والرسم رقم (٢) توزيع أعضاء الهيئات الشرعية العشرين الأوائل في المجموعات الثلاثة المكونة من البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية وشركات التأمين وشركات الاستشارات الشرعية والمجامع الفقهية أي باستثناء صناديق الاستثمار الإسلامية نظرا لأن العضوية في هذه الصناديق قد تكون أحيانا عضوية مباشرة مستقلة كما قد تكون أحيانا أخرى عضوية غير مباشرة تابعة لعضوية المؤسسة المالية المنشئة للصناديق . كما يبين الجدول السابق أيضا نسبة مشاركات العشرين الأوائل في مختلف هذه المجموعات .

الجدول رقم (٣) :توزيعات أوائل العلماء العشرين حسب المجموعات

الأسم	المجموعة ١ : البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية	المجموعة ٢ : شركات التأمين الإسلامي	المجموعة ٣ : صناديق الاستثمار الإسلامية	المجموعة ٤ : أخرى
الدكتور عبد الستار أبو غدة	٦٤	١٢	١٦	١٢
الشيخ نظام يعقوبي	٦٧	٧	٩	١١
الدكتور محمد علي القري	٤٥	١١	١٩	١٢
الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع	٢٧	٥	١٣	٤
الدكتور محمد داوود بكر	١٥	٣	٧	١٢
الشيخ عبد العزيز خليفة القصار	٢٦	٤	٠	٢
الدكتور حسين حامد حسان	٢٢	٢	٠	٧
الدكتور علي محي الدين القرة داغي	١٨	٢	٠	٧
الدكتور خالد مذكور المذكور	١٤	٤	٨	٠
الدكتور محمد عبد الرزاق الطبطبائي	١٣	١	٨	١
القاضي محمد تقي العثماني	١١	٣	٤	٤
الدكتور عجيل النشمي	١٩	١	٠	٢
الدكتور محمد عمران عثماني	١٥	١	٤	١
السيد عصام محمد إسحاق	١٢	٣	٢	٤
الدكتور عيسى زكي عيسى	١٤	١	٤	١
الدكتور عبد الله مطلق	٩	٢	٧	١
الدكتور يوسف عبد الله الشبيلي	٨	٠	٠	٦
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء	٤	٣	٢	٤
الشيخ أحمد بزيع الياسين	١١	١	٠	٠
الدكتور عصام خلف العنزي	١٠	١	٠	١

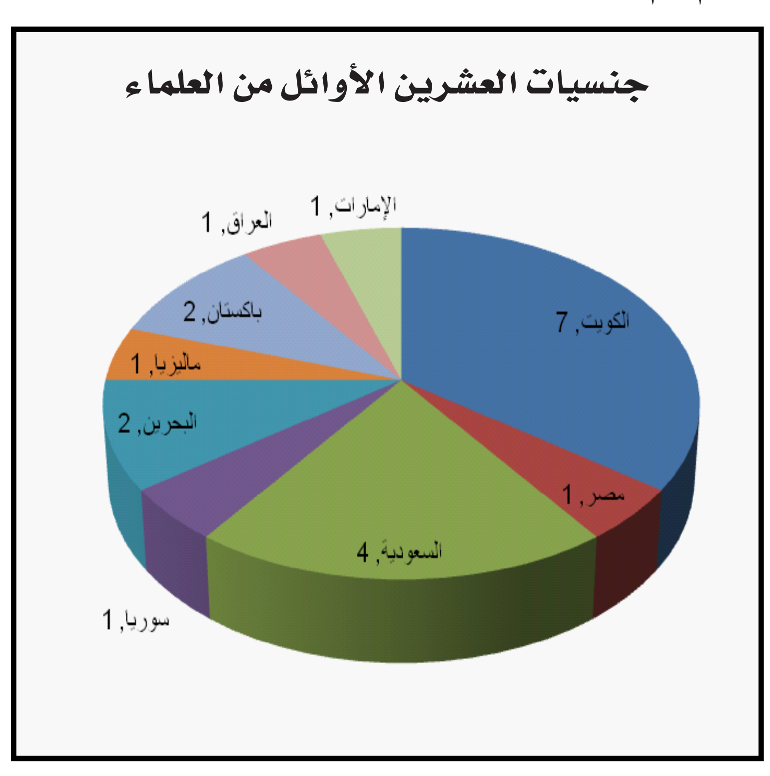
الرسم رقم (٢): توزيعات أوائل العلماء العشرين حسب المجموعات



- المجموعة الأولى ١: البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية
- المجموعة ٢: شركات التأمين الإسلامي
- المجموعة ٣: صناديق الاستثمار الإسلامية
- المجموعة ٤ : أخرى

ومن حيث جنسية العلماء العشرين الأوائل في الهيئات الشرعية، يتضح من الرسم رقم (٣) أن علماء الشريعة من الكويت يتصدرون قائمة العشرين الأوائل بواقع سبعة علماء نظرا لتوسع قاعدة المؤسسات العاملة في الكويت، وتأتي السعودية في المرتبة الثانية حيث تضم أربعة أعضاء من العشرين الأوائل، وتساهم البحرين وباكستان بعالمين اثنين في كل منهما ضمن قائمة العشرين الأوائل، في حين تضم القائمة عالم واحد من كل من الدول الخمس التالية : الإمارات، سوريا، ومصر، والعراق، وماليزيا،

الرسم رقم (٣): جنسيات العشرين الأوائل

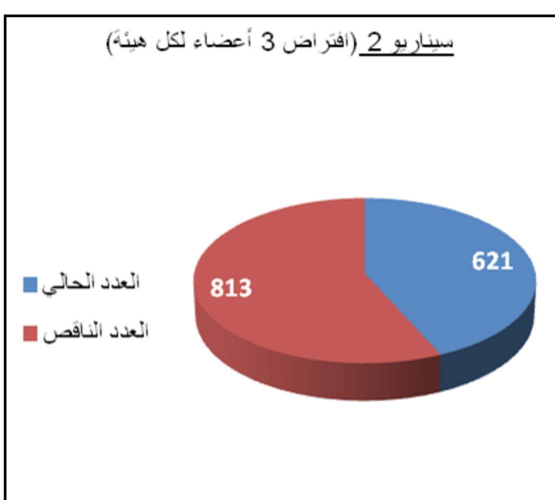


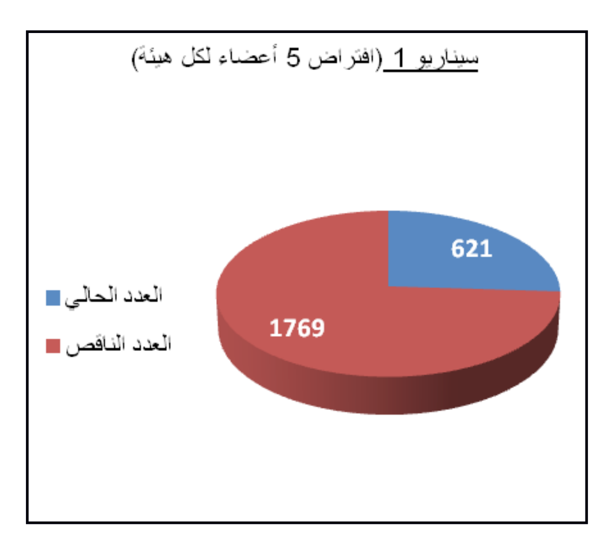
وبناء على ما سبق فإننا نسجل النقص الكبير في عدد العلماء المفروض تواجدهم على رأس المؤسسات الإسلامية القائمة حيث إن عددهم الحالي ينحصر في ٦٢١ عالما يشغلون منصبا شرعيا في ٤٧٨ مؤسسة مالية، ، بينما الاحتياجات الفعلية للصناعة في الوقت الراهن يرتفع إلى ٢٣٩٠ عضوا شرعيا بافتراض توافر خمسة أعضاء في كل هيئة شرعية وكذلك افتراض عدم تكرار العضوية في أكثر من مؤسسة . أما بافتراض الحد الأدنى ثلاثة أعضاء فقط لكل مؤسسة فإن احتياجات الصناعة من العلماء تصل إلى ١٤٣٤ عضوا .

وبهذا يتضح أن هناك نقص في عدد أعضاء الهيئات الشرعية يتراوح بين ٨١٣ و ١٧٦٩ عضو أي أن عدد أعضاء الهيئات يجب أن يتضاعف مرة واحدة في حده الأدنى ومرتين في الحد الأعلى لتلبية الاحتياجات الحالية من العلماء في الصناعة وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الإضافية المتوقعة نتيجة النمو الطبيعي لعدد المؤسسات المالية الإسلامية .

وتحتاج الصناعة المالية الإسلامية بمختلف مؤسساتها إلى حوالي ٣٠٠٠ عالم خلال السنوات الخمس القادمة بافتراض نسبة نمو عدد المؤسسات بواقع ٥٪.

الرسم رقم (٤): سيناريوهات الاحتياج الفعلي من العلماء في عام ٢٠٠٩

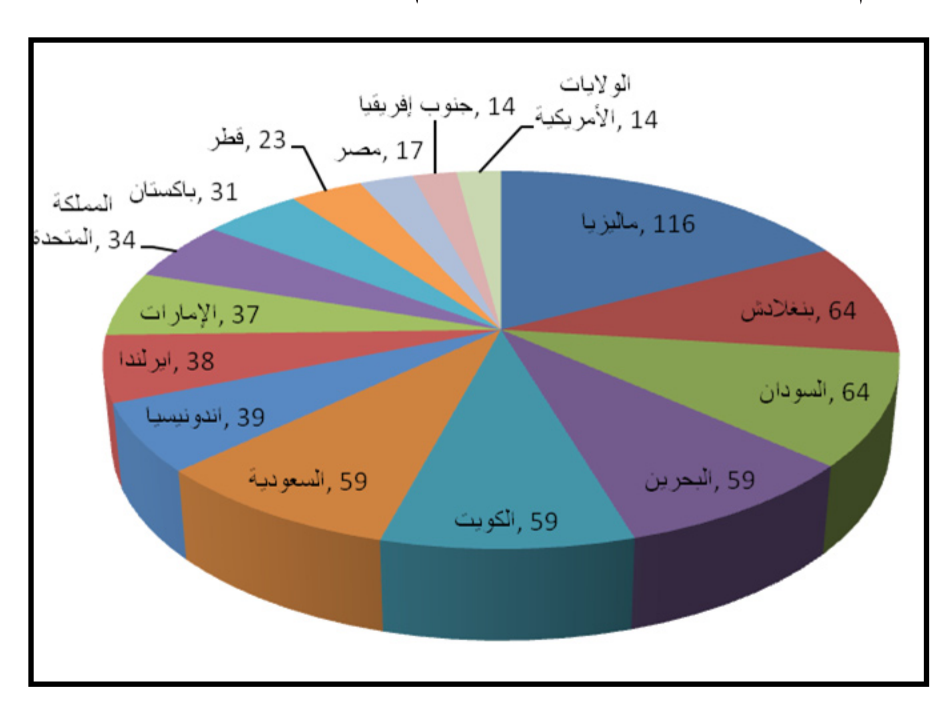




ثالثا : التحليل الجغرافي

يقدم العلماء أعضاء الهيئات الشرعية خدماتهم في العديد من الدول، وتستقطب دولة ماليزيا بمختلف مؤسساتها حوالي ١١٦ عالم، وتليها بنغلادش والسودان بواقع ٦٤ عالم، ثم كل من السعودية والكويت والبحرين بواقع ٥٩ عالم . ويبين الرسم رقم (٥) أدناه عدد العلماء الذين يقدمون خدماتهم في الدول الخمس عشرة الأولى من حيث استقطاب العلماء .

الرسم (٥): عدد العلماء الذين يقدمون خدماتهم حسب الدول



ومن حيث المناصب التي يشغلها العلماء أعضاء الهيئات الشرعية يظهر الجدول رقم (٤) تحليلا مفصلا لعدد هذه المناصب موزعة حسب الدول. ففي المجموعة الأولى الخاصة بالبنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية تتصدر الكويت القائمة بإجمالي عدد ١٧٤ منصب، ويليها ثلاثة دول خليجية هي السعودية (١١٣ منصب) والبحرين (١٠٧ منصب)، والإمارات (٨٤ منصب)، ثم تليهم ماليزيا (٨٤ منصب) والسودان (٧٠ منصب).

ويختلف ترتيب المناصب في المجموعة الثانية الخاصة لشركات التأمين والمجموعة الثالثة الخاصة بالصناديق حيث تتصدر دولة ماليزيا القائمة بإجمالي عدد ٤٤ منصب في شركات التأمين، و٧٧ منصب في صناديق الاستثمار، بينما تأتي دول الخليج في مراتب تالية.

الجدول رقم (٤) : عدد مناصب العلماء حسب الدول (المجموعة ١ و٢)

المجموعة ١: البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي والنوافذ الإسلامية				
الدولة	عدد المناصب الإجمالي	عدد العلماء	عدد مناصب العلماء الثلاثة الأوائل	نسبة المناصب للعلماء الثلاثة الأوائل
الكويت	١٧٤	٥٣	٤٤	٪٢٥
السعودية	١١٣	٤٣	٤٩	٪٤٣
البحرين	١٠٧	٣٣	٣٩	٪٣٦
الإمارات	٨٤	٢٦	٢٩	٪٣٥
ماليزيا	٨٤	٧٨	١١	٪١٣
السودان	٧٠	٤٧	١٨	٪٢٦
بنغلادش	٥٦	٤٦	١٨	٪٣٢
المملكة المتحدة	٥٦	٢١	٢٨	٪٥٩
قطر	٤٩	٢٢	١٥	٪٣١
اندونيسيا	٣٢	٢٨	٨	٪٢٥

المجموعة ٢: شركات التأمين الإسلامي				
الدولة	عدد المناصب الإجمالي	عدد العلماء	عدد مناصب العلماء الثلاثة الأوائل	نسبة المناصب للعلماء الثلاثة الأوائل
ماليزيا	٤٤	٤٠	٨	٪١٨
الإمارات	٣٣	١٨	١٥	٪٤٥
السعودية	٢٩	١٥	١٥	٪٥٢
بنغلادش	٢٧	٢٤	٦	٪٢٢
اندونيسيا	٢٧	١٧	١٢	٪٤٤
السودان	٢٦	٢١	٩	٪٣٥
الكويت	٢٣	١٦	١٠	٪٤٣
البحرين	١٧	٩	١٠	٪٥٩
بروناي	١٥	١٠	٩	٪٦٠
باكستان	١١	٧	٧	٪٦٤

وفيما يلي تفصيلا لما ورد سابقاً وبالتركيز على دول الخليج العربي:

١. الكويت

تعد الكويت الدولة الأولى من حيث إجمالي عدد المناصب في الهيئات الشرعية لمجموعة البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية، وذلك بواقع ١٧٤ منصب أي بنسبة ١٧٪، ويبلغ عدد العلماء الأعضاء في الهيئات الشرعية ٥٣ عالم.

ويشغل العلماء الثلاثة الأوائل ٤٤ منصب من إجمالي ١٧٤ أي بنسبة ٢٥٪، ويأتي الشيخ عبد العزيز خليفة القصار في المرتبة الأولى (١٩ منصب)، يليه الدكتور عيسى زكي عيسى (١٣ منصب)، والدكتور خالد المذكور (١٢ منصب).

وعلى مستوى مجموعة شركات التأمين يحافظ كل من الشيخ عبد العزيز القصار (٤ مناصب) والدكتور خالد المذكور (٤ مناصب) بالإضافة إلى الدكتور شعيب عبدا لسلام (منصبين) على الصدارة ضمن العلماء الثلاثة الأوائل حيث يشغلون ١٠ مناصب من إجمالي ٢٣ منصب عضو في شركات التأمين بنسبة ٤٣٪.

٢. المملكة العربية السعودية

تسجل السعودية على مستوى الخليج أعلى نسبة للكثافة على مستوى المجموعة الأولى (البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية) حيث إن العلماء الثلاثة الأوائل يشغلون ٤٩ منصبا من إجمالي ١١٣ منصب بنسبة ٤٣٪. ويأتي الشيخ عبدا لله المنيع في المرتبة الأولى (٢٠ منصب)، يليه الدكتور محمد على القرى (١٩ منصب)، والدكتور أبوغدة (١٠ مناصب).

أما بالنسبة لشركات التأمين (المجموعة الثانية) فإن المناصب التي يشغلها العلماء الثلاثة الأوائل تصل إلى ١٥ منصب من إجمالي ٢٩ منصب أي بنسبة ٥٢٪، ويأتي الدكتور محمد علي القرى في المرتبة الأولى (٧ مناصب)، ويليه الشيخ عبدا لله المنيع (٥ مناصب)، والشيخ عبدا لله المطلق (٣ مناصب).

٣. البحرين

تحتل البحرين المرتبة الثالثة من حيث إجمالي عدد المناصب في مجموعة البنوك وشركات التمويل والاستثمار بواقع ١٠٧ منصب، كما تحتل المرتبة الثالثة من حيث معدل الكثافة إذ يشغل العلماء الثلاثة الأوائل ٣٩ منصب بنسبة ٣٦٪.

ويأتي الشيخ نظام يعقوبي في المرتبة الأولى (٢١ منصب)، يليه الدكتور أبوغدة (١٢ منصب)، ثم الدكتور محمد على القرى (٦ مناصب).

هذا ويحافظ الشيخان يعقوبي وأبو غدة على موقعهما ضمن العلماء الثلاثة الأوائل في مجموعة شركات التأمين الإسلامي وينضم اليهما الشيخ محسن عبد الحسين العصفور بواقع ٤ مناصب للأول، و٣ مناصب للثاني والثالث. ويشغل العلماء الثلاث الأوائل ١٠ منصبا من إجمالي ١٧ منصب أي بنسبة ٥٩٪.

٤. الإمارات

في دولة الإمارات، يتصدر الدكتور حسين حامد حسان المرتبة الأولى في قائمة العلماء أعضاء الهيئات الشرعية لمجموعة البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي بواقع ١٢ منصب، ويليه كل من الشيخ نظام يعقوبي (٩ مناصب) والدكتور عبد الستار أبوغدة (٨ مناصب). وعليه يبلغ إجمالي عدد المناصب للعلماء الثلاثة الأوائل ٢٩ منصب من إجمالي ٨٤ منصب أي بنسبة ٣٥٪.

وتتميز الإمارات بأنها تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد ماليزيا والمرتبة الأولى خليجيا على مستوى إجمالي عدد المناصب في شركات التأمين الإسلامية بواقع ٣٣ منصب. ويحتل الدكتور عبد الستار أبوغدة المرتبة الأولى في قائمة العلماء الثلاثة الأوائل (٦ مناصب)، يليه الشيخ نظام يعقوبي والشيخ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء والدكتور محمد داوود بكر بواقع ٣ مناصب لكل واحد منهم. ويشغل العلماء الثلاث الأوائل ١٥ منصبا من إجمالي ٣٣ منصب أي بنسبة ٤٥٪.

٥. ماليزيا

بالرغم من حصول ماليزيا على المرتبة الخامسة عالميا على مستوى عدد المناصب الإجمالي في مجموعة البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي وذلك بعدد ٨٤ منصب، إلا أنها تتميز بانخفاض معدل الكثافة فيها حيث ينفرد الشيخ نظام يعقوبي بشغله ٣ مناصب في حين يليه الدكتور عبد الستار أبو غده وثلاثة من علماء ماليزيا في المرتبة الثانية بواقع منصبين لكل منهم، ويحافظ باقي العلماء على منصب واحد لا غير.

ونجد هذا الاتجاه المنخفض في الكثافة قائما كذلك في كل من اندونيسيا وبنغلادش والدول الأسيوية.

ومن ناحية ثانية تتصدر ماليزيا قائمة الدول من حيث إجمالي عدد المناصب على مستوى شركات التأمين بواقع ٤٤ منصبا، ويحتل ٤ علماء ماليزيين الصدارة بواقع منصبين لكل منهم، في حين يشغل باقي العلماء منصبا واحدا فقط.

٦.السودان

يرتفع عدد العلماء الأعضاء في الهيئات الشرعية في مجموعة البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي في دولة السودان إلى ٤٧ عالم منهم ٣٦ عالم يشغل منصب واحد فقط.

وقد سجلت البيانات المتوفرة استثناء لكل من الشيخ الدكتور الصديق الضرير والشيخ مكاوي مداوي مكاوي بواقع ٥ مناصب، ثم كل من الشيخ حسان محمد إسماعيل البالي والدكتور أحمد علي عبد الله بواقع ٤ مناصب، هذا ويبلغ عدد المناصب الإجمالي في هذه المجموعة ٧٠ منصبا.

أما على مستوى شركات التأمين، فان قائمة العلماء الثلاثة الأوائل تتضمن كل من الشيخ الصديق الضرير (٤ مناصب)، والدكتور أحمد علي عبد الله (٣ مناصب)، والشيخ حسان محمد إسماعيل البالي (٢ منصبين).

٧.قطر

تأتي دولة قطر في المرتبة التاسعة من حيث العدد الإجمالي للمناصب في عضوية البنوك وشركات التمويل الإسلامية بواقع ٤٩ منصب وعدد علماء إجمالي يبلغ ٢٢ عالما.

ويتصدر قائمة العلماء الثلاثة الأوائل كل من الشيخ نظام يعقوبي، والدكتور عبد الستار أبو غدة والشيخ وليد هادي بواقع ٥ مناصب لكل منهم. هذا ولا تندرج دولة قطر ضمن الدول العشر الأوائل في مجموعة شركات التأمين حيث إنها تحتل المرتبة الخامسة عشرة حسب البيانات المتوافرة في قاعدة البيانات.

رابعا : التحليل الفردي

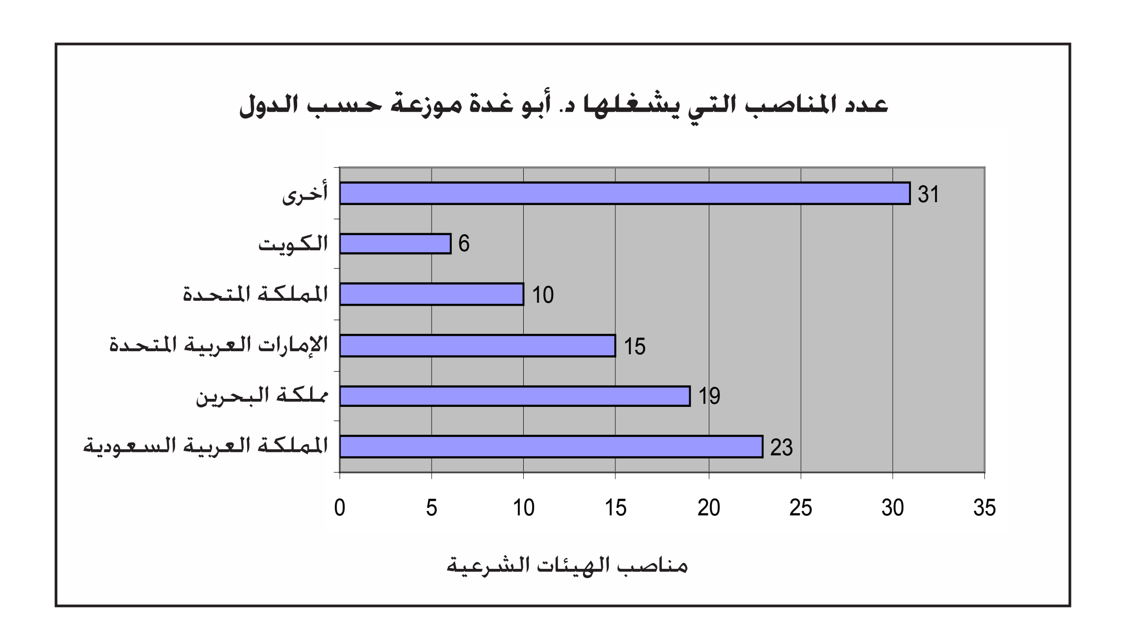
يظهر الجدول رقم (٥) تحليلا تفصيليا لعدد المناصب التي يشغلها العلماء العشر الأوائل في الهيئات الشرعية موزعة بحسب الدول كما يلي :

الجدول رقم (٤) : عدد مناصب العلماء حسب الدول (المجموعة ١ و٢)

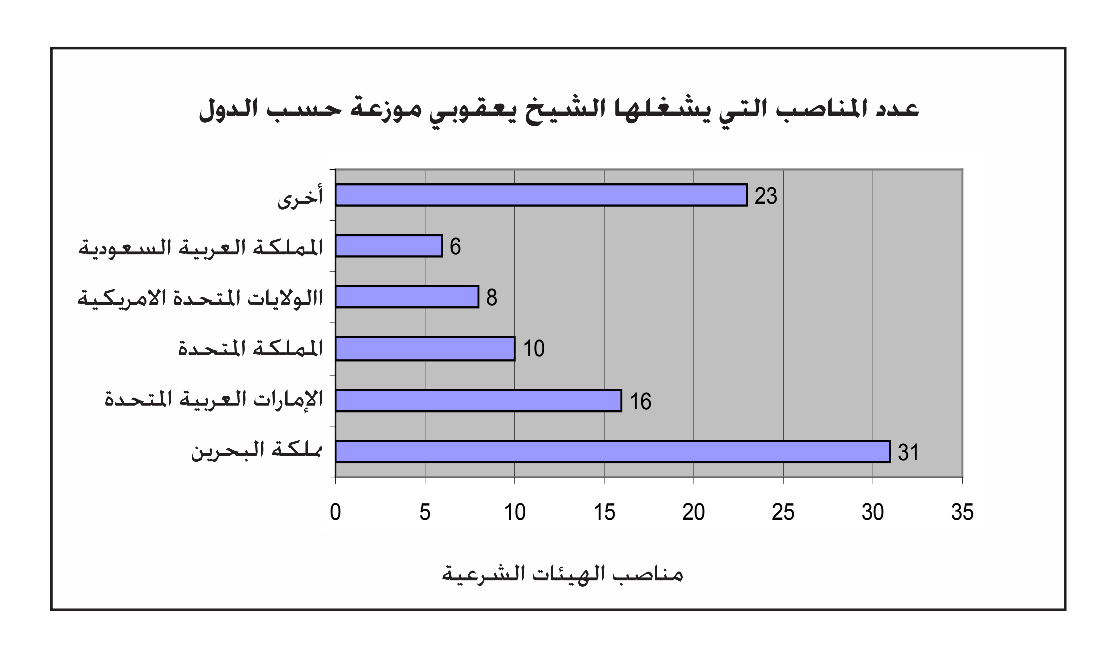
الأسم	السعودية	البحرين	الكويت	الإمارات	المملكة المتحدة	قطر	ماليزيا	الولايات الأمريكية	سنغافورة	سويسرا	آخر	المجموع
الدكتور عبد الستار أبو غدة	٢٣	١٩	٦	١٥	١٠	٥	٣	٣	١	١	١٨	١٠٤
الشيخ نظام يعقوبي	٦	٣١	٤	١٥	١٠	٥	٤	٨	٢	٣	٦	٩٤
الدكتور محمد علي القري	٤٠	١١	٢	١٠	٤	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٨٧
الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع	٣٨	٧		٣							١	٤٩
الدكتور محمد داوود بكر		٥		٩	٤	١	٦	٤	٢		٦	٣٧
الشيخ عبد العزيز خليفة القصار		٤	٢٥		٢	١					٠	٣٢
الدكتور حسين حامد حسان	١	٥		١٥	٤						٦	٣١
الدكتور علي محي الدين القرة داغي		٦	٤	٣	٣	٥	٢				٤	٢٧
الدكتور خالد مذكور المذكور		٢	٢٤								٠	٢٦
الدكتور محمد عبد الرزاق الطبطبائي	١	٢	١٩				١				٠	٢٣
المجموع	١٠٩	٩٢	٨٤	٧٠	٣٧	٢٠	١٩	١٨	٨	٨	٤٥	٥١٠

والرسم البياني التالي يبين عدد المناصب في الهيئات الشرعية للعلماء الخمس الأوائل موزعة حسب الدول:

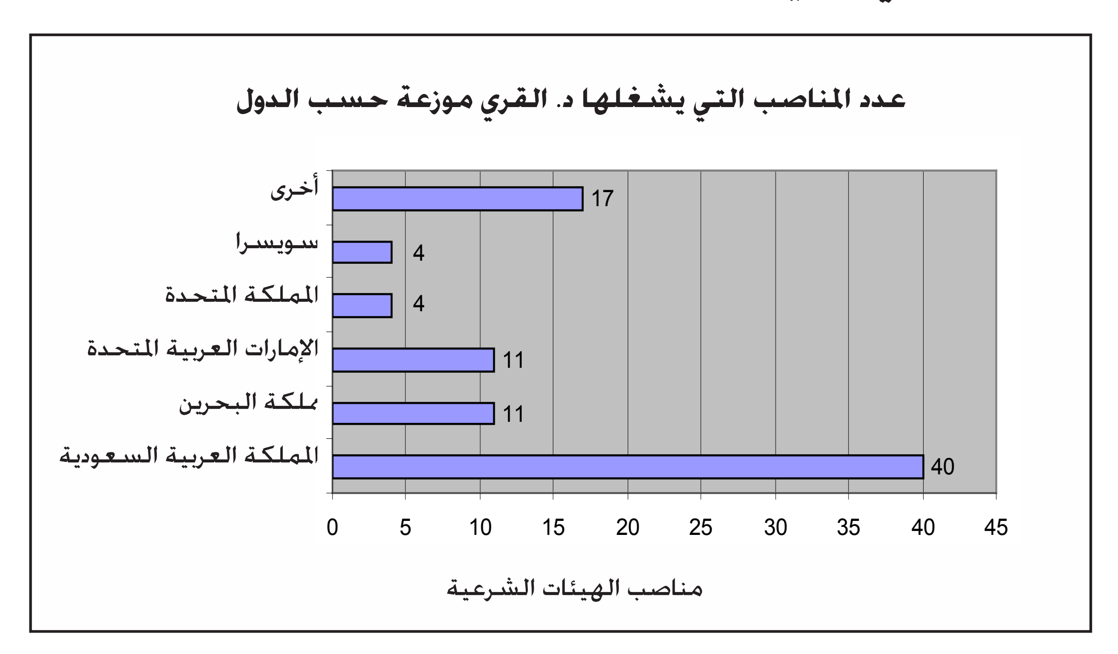

١. **الدكتور عبد الستار أبو غدة** ، ويشغل ١٠٤ منصباً في الهيئات الشرعية موزعة في ٢٠ دولة :



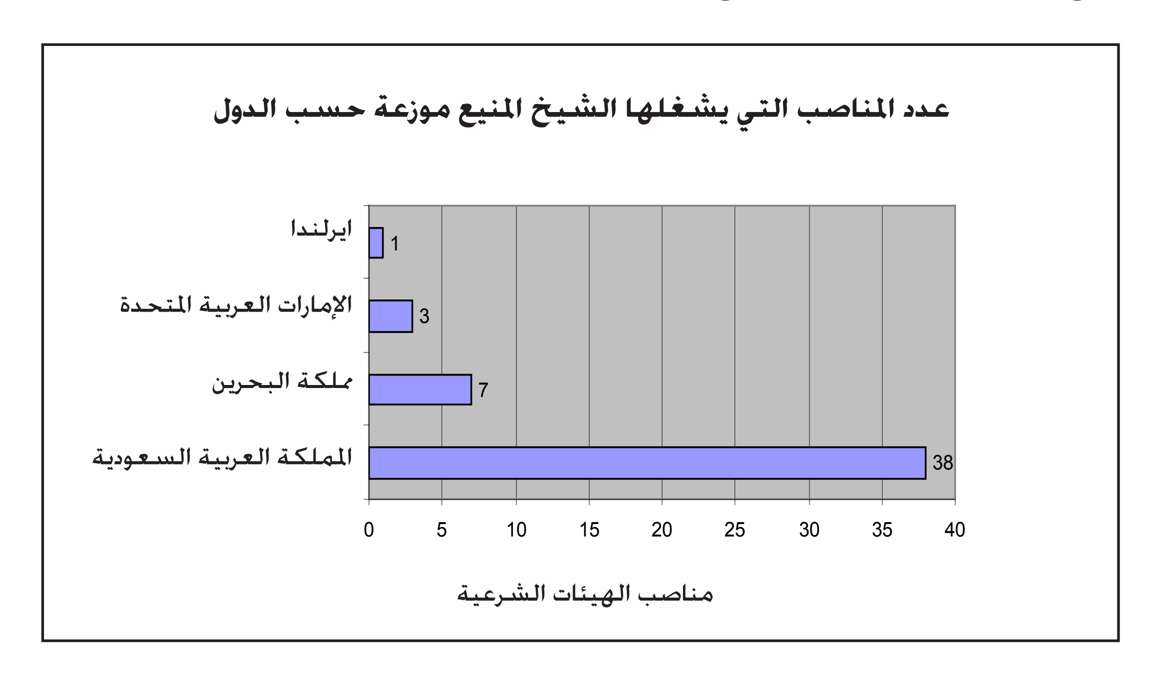
٢. **الشيخ نظام يعقوبي**، ويشغل ٩٤ منصباً في الهيئات الشرعية موزعة في ١٥ دولة :



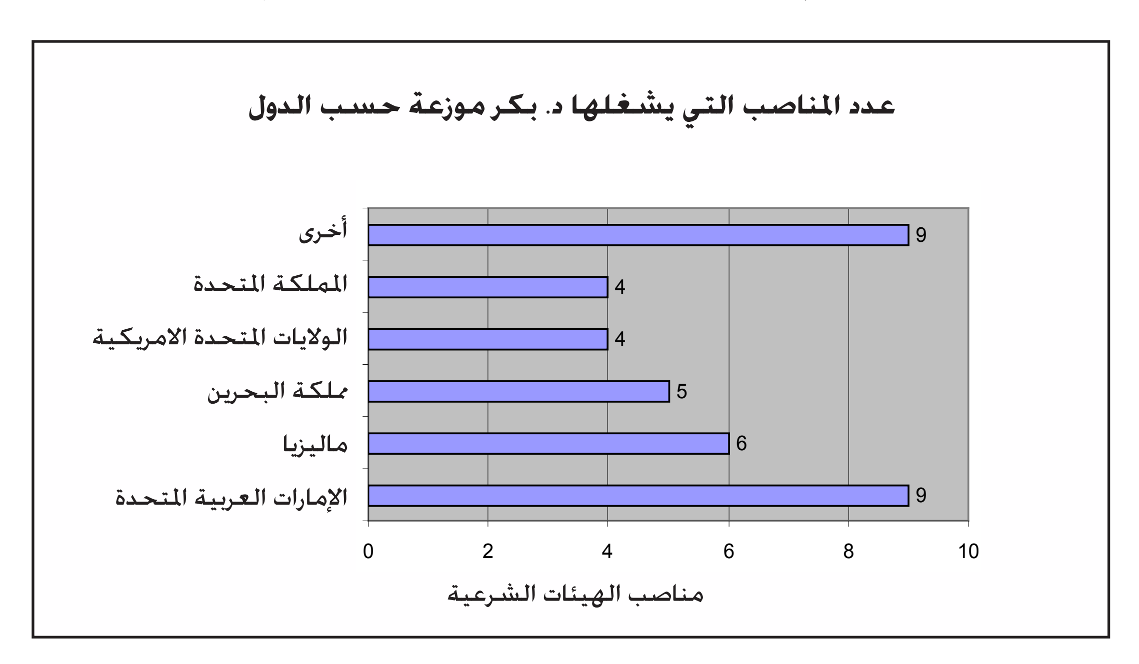
٣. **الدكتور محمد علي القري**، ويشغل ٨٧ منصباً في الهيئات الشرعية موزعة في ١٣ دولة :



٤. **الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع**، ويشغل ٤٩ منصباً في الهيئات الشرعية موزعة في ٤ دول :



٥. **الدكتور محمد داوود بكر** ، ويشغل ٣٧ منصباً في الهيئات الشرعية موزعة في ١٢ دول :



خامسا : التحليل القطاعي

يعرض الجدول رقم (٦) تحليلا تفصيليا لعدد المناصب والهيئات الشرعية موزعة بين مختلف القطاعات والدول. وتتصدر دولة الكويت وماليزيا القائمة بواقع ٢٣٦ منصب لكل منهما من إجمالي ١٧٦٧ منصب، ويليهما السعودية (٢٠٥ منصب)، والبحرين (١٨٥ منصب)، ثم الإمارات (١٤٠ منصب) .

الجدول رقم (٦) : توزيع المناصب حسب القطاعات والدول

كل الصناعة		المجموعة ١ : البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية		المجموعة ٢ : شركات التأمين الإسلامي		المجموعة ٣ : صناديق الاستثمار الإسلامية		المجموعة ٤ : أخرى	
الدولة	عدد المناصب	الدولة	عدد المناصب	الدولة	عدد المناصب	الدولة	عدد المناصب	الدولة	عدد المناصب
الكويت	٢٣٦	الكويت	١٧٤	ماليزيا	٤٤	ماليزيا	٧٧	البحرين	٥٧
ماليزيا	٢٣٦	السعودية	١١٣	الإمارات	٣٣	السعودية	٥٤	ايرلندا	٣٨
السعودية	٢٠٥	البحرين	١٠٧	السعودية	٢٩	الكويت	٢٤	ماليزيا	٣١
البحرين	١٨٥	الإمارات	٨٤	بنغلادش	٢٧	باكستان	٢١	المملكة المتحدة	٢٥
الإمارات	١٤٠	ماليزيا	٨٤	اندونيسيا	٢٧	جنوب إفريقيا	٦	الولايات	٢٠
السودان	٩٨	السودان	٧٠	السودان	٢٦	الإمارات	٦	الأمريكية	١٧
بنغلادش	٩٢	بنغلادش	٦٥	الكويت	٢٣	فرنسا	٦	الإمارات	١٥
المملكة المتحدة	٨٥	المملكة المتحدة	٥٦	البحرين	١٧	البحرين	٤	الكويت	٩
				بروناي	١٥	سويسرا	٤	السعودية	٥
باكستان	٦٦	قطر	٤٩	باكستان	١١	المملكة المتحدة	٤	باكستان	٥
اندونيسيا	٥٩	اندونيسيا	٣٢	بقية الدول	٢٤			الأردن	١٦
بقية الدول	٣٦٥	بقية الدول	٢٠٦			بقية الدول	٧	بقية الدول	
المجموع	١٧٦٧		١٠٤٠		٢٧٦		٢١٣		٢٣٨

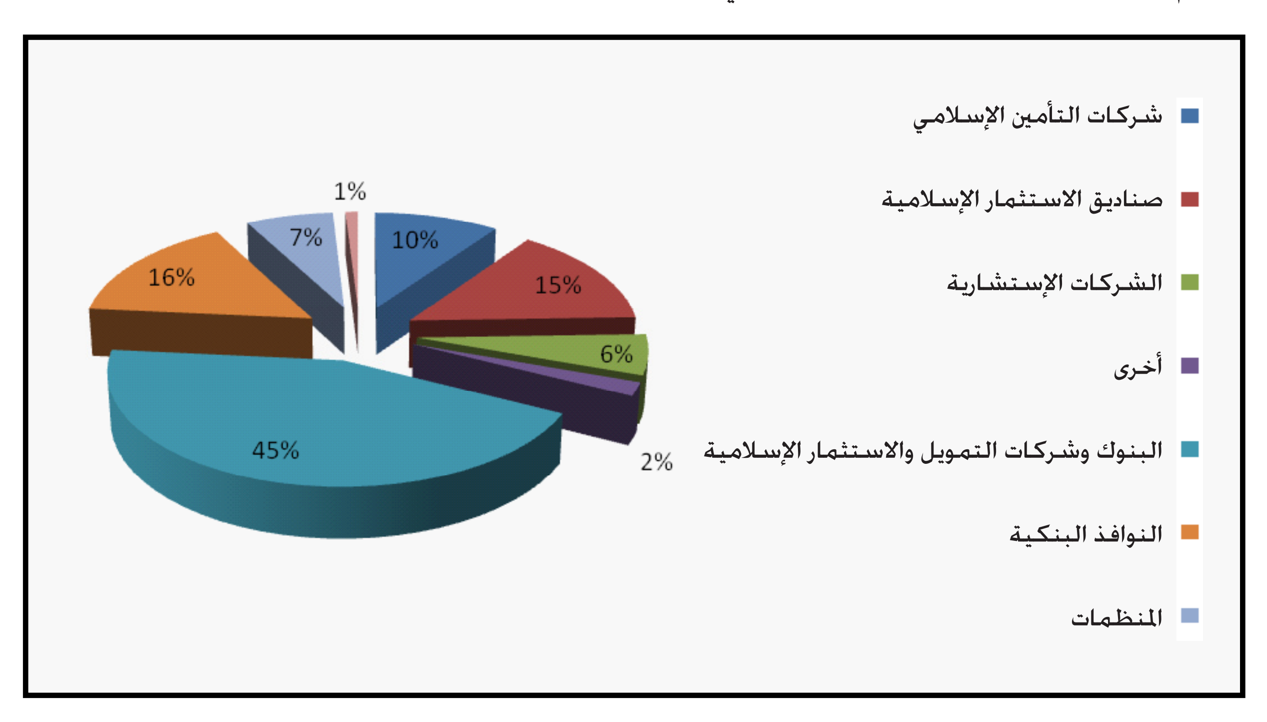
كما يعرض الجدول رقم (٧) تحليلا تفصيلياً للعلماء العشر الاوائل بحسب نوع أو فئة المؤسسات الاسلامية التي يشغلون فيها مناصبهم في مختلف الدول على النحو التالي :

الجدول رقم (٧) : توزيع العشرة الأوائل من العلماء حسب القطاعات

الأسم	بنوك ومؤسسات	مالية واستثمارية	تكافل	نوافذ بنكية	صناديق استثمارية	منظمات	مؤسسات استشارية	نوافذ تكافلية	أخرى	المجموع
الدكتور عبد الستار أبو غدة	٥٣	١١	١١	١١	١٦	٦	٥	١	١	١٠٤
الشيخ نظام يعقوبي	٤٥	٧	٢٢	٢٢	٨	٥	٤	٠	٣	٩٤
الدكتور محمد علي القري	٢٠	٩	٢٥	٢٥	١٩	٤	٦	٢	٢	٨٧
الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع	١٦	٤	١١	١١	١٣	٣	١	١	٠	٤٩
الدكتور محمد داوود بكر	١١	٣	٤	٤	٦	٤	٤	٠	٥	٣٧
الشيخ عبد العزيز خليفة القصار	٢٥	٤	١	١	٠	٠	٢	٠	٠	٣٢
الدكتور حسين حامد حسان	١٩	٢	٣	٣	٠	٤	٣	٠	٠	٣١
الدكتور علي محي الدين القرة داغي	١٨	٢	٠	٠	٠	٤	٣	٠	٠	٢٧
الدكتور خالد مذكور المذكور	١٣	٤	١	١	٨	٠	٠	٠	٠	٢٦
الدكتور محمد عبد الرزاق الطبطبائي	١٣	١	٠	٠	٨	٠	١	٠	٠	٢٣
المجموع	٢٣٣	٤٧	٧٨	٧٨	٨٠	٣٠	٢٩	٤	٩	٥١٠

يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية المناصب في الهيئات الشرعية للعلماء العشر الاوائل تتركز في فئة البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية الاسلامية بنسبة ٤٥٪ ، يليها في المرتبة الثانية فئة النوافذ البنكية بنسبة ١٦٪ ، ثم فئة الصناديق الاستثمارية بنسبة ١٥٪، أما المرتبة الرابعة فتمثلها فئة المنظمات بنسبة ٧٪ ، يليها فئة المؤسسسات الاستشارية بنسبة ٦٪ ، ثم فئات أخرى بنسبة ٢٪ ، وأخيرا فئة النوافذ التكافلية بنسبة ١٪. والشكل التالي يوضح ذلك:

الرسم (٦): فئات المؤسسات المالية الإسلامية التي يشغلها العلماء العشر الأوائل



سادسا : التوصيات

من خلال الاطلاع على المؤشرات السابقة وما تم اصداره لغاية اللحظة فيما يتعلق بالضوابط الاحترازية والارشادية من المؤسسات الدولية التي تعنى بتنظيم العمل المالي الاسلامي ومنها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية التي أصدرت معيار الضبط للمؤسسات المالية الاسلامية رقم ١-٢-٣ وكذلك المبادئ الارشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية الصادر في ديسمبر ٢٠٠٩ عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية، والقرار رقم ١٧٧ (١٩/٣) بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الاسلامية (أهميتها ، شروطها ، طريقة عملها) الصادر عن مجمع الفقه الاسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الاسلامي في دورته التاسعة عشر، بالاضافة إلى الممارسات في ضبط المهن التي يتم التعاطي بها ضمن منظومة ضوابط دولية من مثل الطب والقانون والمحاسبة وكذلك الاطلاع على الممارسات التي يتم التعامل بها حاليا في بعض البنوك المركزية من مثل البحرين ، وماليزيا ، وسوريا والتقارير والمقابلات المنشورة بهذا الخصوص، فقد تم التوصل إلى التوصيات التالية :

١. ضرورة تأهيل الكوادر الشرعية بما يتناسب مع معطيات النمو في صناعة المال الإسلامي والاحتياج المتنامي لأعضاء الهيئات الشرعية. وكذلك مع مراعاة اعتماد التخصصية في المجالات المتعددة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٢. وضع دليل استرشادي للحوكمة من قبل البنوك المركزية يوضع فيه القواعد التي تضمن انسجام الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مع هذا الدليل، كما تحدد فيه عدد الهيئات الشرعية التي يمكن لكل عضو أن يقدم خدماته إليها.

٣. مراعاة الشروط والضوابط التابعة لمعايير الحوكمة والشفافية لتحقيق الجودة والتميز في أداء الهيئات الشرعية.

٤. ضرورة التأكد من أن كل عضو من أعضاء الهيئات الشرعية قادر على تخصيص ما يكفي من الوقت والجهد لكل مؤسسة مالية إسلامية يقدم لها خدماته.

٥. تقليل حالات تعارض مصالح أعضاء الهيئات الشرعية مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي يقدمون لها خدماتهم، ووضع ضوابط منظمة لذلك والإفصاح عنها.

٦. تقليل نسبة المخاطر التي قد تعترض المؤسسات المالية الإسلامية من خلال المحافظة على سمعة أداء الهيئات الشرعية بالزامية ما يصدر من ضوابط من قبل البنوك المركزية.

٧. الحفاظ على درجة مقبولة من السرية عند تقديم أعضاء الهيئات الشرعية لخدماتهم بحيث لا تستخدم المعلومات السرية أو الحساسة المقدمة من المؤسسات المالية الإسلامية بطريقة يمكن أن تلحق الضرر بتلك المؤسسات.

٨. العمل على تحقيق استقلالية الهيئات الشرعية عن مجالس الإدارة وأن يتم تعيين الأعضاء عن طريق نظام الترشيح والتصويت من حملة الأسهم والمستثمرين، وتحري الشفافية في الإفتاء للمؤسسات المالية الإسلامية والإعلان عن أية مخالفة في تقرير الهيئات الشرعية والتحفظ عليها.



المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
الصندوق البريدي : ٢٤٤٥٦
مملكة البحرين
الهاتف : ٠٠٩٧٣١٧٣٥٧٣٠٠
الفاكس : ٠٠٩٧٣١٧٣٢٤٩٠٢
البريد الالكتروني: cibafi@cibafi.org
الموقع الالكتروني: www.cibafi.org



الصندوق البريدي: ١٢١٩
عمان ١١١٨ – الاردن
هاتف: +٩٦٢ ٦ ٥٥١٥٠٣٨ / ٥٥٣٨٢١٨
فاكس: +٩٦٢ ٦ ٥٥٣٧٦١٨
البريد الالكتروني: ifa@bdo-jo.com
الموقع الالكتروني: www.bdo.jo